



أعلن أمس الأربعاء عن وقف شامل لإطلاق النار على جميع الجبهات في حي الوعر الحمصي المحاصر من قبل قوات النظام منذ أكثر من عام كخطوة أولى في سياق تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار بين النظام والثوار، وأكد ناشطون من داخل مدينة حمص أن إيقاف إطلاق النار في الحي مدتها الأولية عشرة أيام تجتمع بعدها اللجان التفاوضية من كلا الطرفين لتدارس الصيغة النهائية لبنود الاتفاق قبل التوقيع عليه.

وبدأت المفاوضات في آخر مراحلها منذ أشهر قليلة بين اللجنة المدنية المشكّلة من جهاء حي الوعر وممثل نظام الأسد في المفاوضات اللواء محمد ديب زيتون رئيس إدارة أمن الدولة الذي انتقل -مؤخراً- وفريقه الأمني وممثلين أمنيين عن السفارة الإيرانية بدمشق إلى مقر فرع أمن الدولة بحمص.

وكشفت المصادر أن بشار الأسد يضع بصورة أدق تفاصيل المفاوضات أولاً بأول، وذكرت مواقع موالية أن النظام قدم مبادرة "حسن نية" عندما سمح منذ أول أمس بإدخال سبع شاحنات خضار وفواكه إلى الحي، فيما أكد ناشطون في الوعر أمس الأربعاء أن النظام سمح للمرة الأولى بدخول عشرات السيارات المحملة بالمواد التموينية الأساسية كالسكر والرز والزيت والبيض والمعلبات وغيرها.

ولفتت صفحات معارضة ومؤيدة للنظام منذ أيام قليلة إلى قرب التوصل إلى بنود عامة من شأنها أن تسرع في إيجاد صيغة توافقية بين الأطراف المتصارعة في الحي الذي بدأت مناطقه تتعرض لتدمير ممنهج على غرار أحياء حمص المحاصرة سابقاً عقب حصار أكثر من 650 يوماً.

وفي تصريح لـ"زمان الوصل" من داخل حي الوعر أشار الناشط الإعلامي "أبو وسيم الحمصي" إلى أنه من المفترض أنه عقد اجتماع للقيادات العسكرية من كلا الطرفين داخل الكلية الحربية (حيث مركز عمليات النظام) ضم قادة الكتائب الثورية المقاتلة وعدداً من ضباط جيش النظام.

والغاية من هذا الاجتماع التقني، كما يشير أبو وسيم، وضع الضوابط التي من شأنها إيجاد صيغ تنفيذية لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين بالبنود العريضة خلال الأيام الماضية، وأشار أبو وسيم إلى أن اجتماعاً آخر ضم اللجنة المدنية برئاسة حوري عثمان (من جهاء الحي) عقد اليوم في فندق سفير حمص حضره المحافظ ورؤساء الأفرع الأمنية وبحضور اللواء زيتون. وأحيط الاجتماعان بتكتم شديد عزاه مراقبون إلى منع عراقيل ومنغصات وبخاصة بعض الأطراف التي لها علاقة مباشرة

باستمرار الوضع المأساوي الراهن في الوعر كالميليشيات الشيعية وميليشيات صقر رستم (الدفاع الوطني) التي تقف بالمرصاد ضد أي اتفاق، لأن أي اتفاق قد يحصل، كما يؤكد المراقبون، من شأنه أن يضر بمصالحها لأن الوضع الكارثي المستمر في الوعر منذ أكثر من عام أصبح يمثل بالنسبة لها دجاجة تبيض ذهباً، وذلك ما اعترفت به صفحات مؤيدة للنظام.

وحصلت "زمان الوصل" من مصادر خاصة على تسريبات رشحت حول بنود هذه الهدنة، وأهمها وقف جميع العمليات العسكرية للنظام على الوعر والسماح لمن يريد مغادرة الحي من المقاتلين بمغادرته بسلاحهم الفردي فقط، ولن يسمح لهم بحمل أسلحتهم الثقيلة، إلا أنه سمح ببقاء 500 عنصر من الجيش الحر ضمناً لعدم حصول حالات سرقة في بيوت الحي أو أي خرق قد يقوم به النظام عبر عناصر الشرطة التابعة له.

وتعهد النظام بعدم دخول جيشه إلى الحي مطلقاً إلا أنه استثنى دخول قوات الشرطة المدنية بأسلحتهم الفردية على أن يعودوا إلى مقر عملهم في مبنى (قسم شرطة حمص الجديدة - الوعر) ويقوموا بدوريات لضمان حفظ الأمن داخل الحي.

كما رشح أن المتخلفين عن الخدمة العسكرية أمام خيارين فإما المغادرة مع عناصر المعارضة المسلحة، وإما التقدم بتسوية أوضاعهم عبر مكتب مراقبة دولية ستشرف عليه الأمم المتحدة ضمناً لعدم اعتقالهم أو ملاحقتهم من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.

وسيشرف أيضاً ممثلون عن السفارتين الروسية والإيرانية على تنفيذ بنود هذا الاتفاق حسبما تشير المصادر نفسها، وقالت المصادر إن الاتفاق يمر عبر ثلاث مراحل ستمتد إلى ثلاثة أشهر، تتضمن الأولى خروج المسلحين وتخفيف الإجراءات الأمنية على الحواجز المحيطة بالحي مع إعادة فتح الشوارع الثلاثة (الخراب، الجديدة، الميماس) التي تربط الحي بالمدينة دون عراقيل.

والمرحلة الثانية سيتم فيها إعادة افتتاح القصر العدلي، وكذلك السماح بعودة المزارعين إلى بساتينهم التي تفصل الحي عن أحياء حمص الغربية، أما المرحلة الثالثة فتتضمن إزالة جميع الحواجز الأمنية والعسكرية المحيطة بالحي، ويعقب ذلك السماح بخروج النازحين من الحي وعودتهم إلى مناطقهم في أحياء حمص.

زمان الوصل

المصادر: